

العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية

البلديات والعلم والتكنولوجيا(*)

أنطوان زحلان (***)

مستشار دولي في شؤون السياسة العلمية
والدراسات المستقبلية وبناء المؤسسات - لبنان.

مقدمة

تشكل البلديات أدوات لإدارة الحكم. وهي تقدم أداة قوية للامركزية الحكومية ولتحسين أدائها. وهي أدوات لنشر خدمات الحكومة المركزية على المستوى المحلي، مقابل [أدوات] الساحة الوطنية.

ولم تتطور البلديات كمنقذ للحكومة المركزية، ولكن بالأحرى كامتداد لسلطة [الحكومة المركزية] وخدماتها. في البداية كانت الحكومات تعين أشخاصها. ومع تحول الحكومات لأن تصبح أكثر تمثيلاً للسكان أخذت تسعى إلى زيادة الديمقراطية في تمثيل البلديات. وبالتالي أخذت البلديات تشكل قنوات اتصال عكسي لإبلاغ الحكومة بما يريده السكان وما هي احتياجاتهم.

ما زالت الحكومات العربية تحاول منذ فترة أن تقيم نظاماً لامركزية [في بلدانها]. لكن هذه العملية كانت تتقدم بوتيرة بطيئة. بالإضافة إلى ذلك، فقد سيطرت مقاربة «من أعلى إلى أسفل» على هذه العملية، مما أعطى القليل من الحظوظ للمجتمعات المحلية لنقل وجهات نظرها واحتياجاتها إلى الحكومة المركزية.

وقد ناقشت السيدة رولى مجدلاني ثلاث قضايا مترابطة تقع في إطار اللامركزية: التكيف

(*) تنشر مجلة المستقبل العربي على التوالي هذه السلسلة من ١٢ مقالة للدكتور أنطوان زحلان تحت عنوان «العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية». وهذه المقالة هي المقالة الحادية عشرة، بعد أن صدرت المقالة العاشرة، بعنوان: «العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية: بناء المؤسسات: التعلّم والتكيف والمراعاة والاندماج» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٦٠ - ٧٩.

abzahlan@systemsdiv.org.

(**) البريد الإلكتروني:

الهيكلية، وما يسمّى حالة الأزمة، وموضوع تنفيذ الديمقراطية^(١). وتزداد الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في سعيها إلى اللامركزية [بمتطلبات] المنظمات الدولية التي تحدد [طبيعة] التكيف الهيكلية. ويروج هذا التكيف الهيكلية لما يسمى «السياسات المتحررة» التي تهدف إلى تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية و[ضمان] أرباحها. وما تروّج له «هذه الوصفة» هو غير مساعد ولا متحرّر.

وتفشل المقاربات الحالية للامركزية في أن تأخذ بالاعتبار التراث الثقيل للتبعية التكنولوجية والهيمنة التكنولوجية الأجنبية على اقتصادات البلدان النامية. وما تحتاجه البلدان النامية، قبل أي شيء آخر، هو أن تحرر أوضاعها من هذا الرباط التكنولوجي، وأن تطور اقتصاداً متماسكاً وكفوئاً تكون أولويته الأولى خدمة المواطنين.

لقد تم تدمير النظام الاقتصادي العربي، المرتكز على التجارة والنقل، بتفكيكه خلال فترة قصيرة خلال القرن السابع عشر. وكان كلا النشاطين (التجارة والنقل) يرتكزان على بنى تحتية مادية وبشرية تشمل كل المنطقة العربية.

ينبع الحافز القوي في المجتمعات الديمقراطية إلى تطوير البلديات من الاقتناع بأن انخراط المجتمعات المحلية في حل مشاكلها يولد قيمة مضافة.

كان تماسك الاقتصادات العربية يعتمد على موقع التجارة الإقليمية والدولية في اقتصاد كل بلد عربي. كانت الاقتصادات المحلية والإقليمية تشارك في هذا النظام الاقتصادي النشط، من خلال المساهمة ببعض الأدوات الضرورية للتجارة الدولية: الجمال، والمراكب الشراعية، والخانات، والنظم [المحلية] المالية والقانونية. وقد أدى تفكيك هذا النظام إلى تفتت

اجتماعي واقتصادي على المستويات المحلية والإقليمية على حد سواء. ولا داعي إلى القول بأن ذلك أدى إلى بطلان كبيرة في كل قطاعات الاقتصاد^(٢).

والتجارب الآسيوية [في التنمية] - من اليابان إلى المقاربات الحالية في الصين وكوريا وغيرها من البلدان - واضحة: في البداية لابد من تقوية الاقتصاد [المحلي] بتنمية القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية. والسبب في أن هذه «الوصفة» تصح في الإطار العالمي هو التشابه في أسباب انهيار الاقتصادات الآسيوية والأفريقية: لقد فشلت هذه الاقتصادات في أن تمتلك، في الوقت المناسب، التكنولوجيات للدفاع عن الذات ضد العدوان والاستغلال الغربيين.

Roula Majdalani, «The Governance Paradigm and Urban Development: Breaking New Ground?», in: Seteny Shami, ed., *Capital Cities: Ethnographies of Urban Governance in the Middle East* (Toronto: University of Toronto, Centre for Urban and Community Studies, 2001), pp. 13-32.

(٢) بالمقارنة، تستخدم صناعة السيارات في الولايات المتحدة (بما في ذلك التصنيع والخدمات والبحث والصيانة) واحداً من كل خمسة عمال في ذلك البلد. وعلى الأرجح أنه في القرن السابع عشر كان نظام النقل العربي يستخدم نسبة مماثلة من العمال العرب في «تصنيع الجمال» وفي تشغيل النظام.

وينبع الحافز القوي في المجتمعات الديمقراطية إلى تطوير البلديات من الاقتناع بأن انخراط المجتمعات المحلية في حل مشاكلها يولّد قيمة مضافة. والمساهمات في الرفاه المحلي التي تقدمها البلديات التمثيلية هو من التأثير بحيث إنه عندما يُمارَس مرّة يصبح من الصعب على أيّ مجتمع أن يقاوم فوائد الديمقراطية واللامركزية.

في المراحل المبكرة لتشكل الحكومات، تكون كل الطاقات التكنولوجية متجمعة في الوزارات الناشئة. وفي العادة، تكون الموارد المخصصة لهذه الوزارات الجديدة، لتوزيع خدماتها، محدودة. في حين أن البلديات التي تمتلك العدد الكافي من الموظفين، والتي تدار بشكل جيد [تكون قادرة] على توفير قنوات رخيصة للوزارات لتوزيع خدماتها على المستوى المحلي. وتستطيع كل الوزارات أن تستفيد من التسهيلات والتجهيزات [في البلديات] التي تعمّم قدراتها العلمية والتكنولوجية على المناطق الريفية والبلدات الصغيرة.

وسنكون معنيين في هذه الدراسة ببعد له أهمية في تطبيق العلم والتكنولوجيا. فنقل القدرات التقنية إلى المواطنين يمكّنهم من الاستخدام الأفضل لمواردهم الذاتية، ومن حل إشكالاتهم التنموية. ويكون المردود الاقتصادي لهذه الجهود فوراً تقريباً، من خلال زيادة الناتج الزراعي، وتحسين الخدمات الصحية، وزيادة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستخدام الأكثر إنتاجية للرأس المال البشري.

● الحكومة المركزية والبلديات

في مرحلة ما بعد استقلال البلدان العربية، كانت هنالك جهود لتنمية العلاقات بين الحكومة المركزية والبلديات. وقد سعت الحكومات المركزية إلى تعيين ممثل لها [في المناطق]، وتلا ذلك تعيين قادة محليين للخدمة كمستشارين لممثلي الحكومة المركزية الأقوياء. وفي معظم الحالات، لم يمتلك ممثل الحكومة، ولا النخبة المحلية، المهارات الضرورية لتمثيل وجهات النظر المحلية بشكل فعّال، ولنقل الاحتياجات والمطالب المحلية. كان الاهتمام يركز على السيطرة والضرائب، بدلاً من مساعدة المجتمعات المحلية على تحسين وتيرة التنمية [المحلية] وتسريعها.

وقد مرّت مصر بالعديد من الإصلاحات المتعلقة بالحكومات المحلية، بداية من القرن التاسع عشر. وتبدو معظم هذه الإصلاحات تغييرات تجميلية للعلاقات مع الممثلين المحليين^(٣). وقد تمتعت البلديات اللبنانية بأعضاء منتخبين. لكن في معظم الأحيان، كانت البلديات اللبنانية خالية من القدرات المهنية الضرورية لمعالجة الإشكالات المحلية وحلها. وتشكيل اتحادات البلديات ظاهر بشكل واضح في لبنان (انظر ما سيرد أدناه في هذه الدراسة).

(٣) لصورة تاريخية مبسطة وشيقة عن التجربة المصرية، انظر: نجوى خليل [وآخرون]، استطلاع رأي عينة من الجمهور الخاص في نظام الإدارة المحلية (القاهرة: المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والجنائية، دائرة قياس الرأي العام، ٢٠٠٤).

وتعكس وتيرة التطور البطيئة التي تنمو بها البلديات العربية تعقيدات العملية، وتمسك الحكومات المركزية بالسيطرة. ويبدو أن البلديات في العواصم العربية قد بلغت مستوى مرتفعاً نسبياً من التطور. مثلاً، تستطيع بلدية عمان - التي كان لديها ١١,٥٧٨ موظفاً عام ١٩٩٩ - أن تدير أعمالها وحدها. ولكن حتى في هذه الحالة، نصف أعضاء البلدية فقط منتخبون، والنصف الآخر معين [من الحكومة]^(٤).

ومن الملفت للنظر أن تفويض السلطة [للبلديات] يغطي بشكل أساسي المسؤوليات التقليدية، مثل الإدارة الذاتية بما يتعلق بتوزيع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وما يشبهه. وما زالت مسؤولية هذه الوظائف البلدية الأساسية مشتركة بين البلديات ووزارات التخطيط (إن وجدت) ووزارات الأشغال العامة والمالية، وما إلى ذلك. ويزيد هذا التفتت في المسؤوليات صعوبة إدارة هذه القضايا، ويزيد من كلفتها. وما زال بعيداً اليوم الذي تتسلم فيه البلديات مسؤوليتها بالكامل لكل هذه الخدمات في نطاقها الجغرافي. ومن الصعب تهذيب العلاقات العشوائية الحالية تماماً، ومنح البلديات حق الاستدانة وفرض الرسوم وتجميعها وتسديد ديونها.

ويبقى على البلديات العربية أن تكتسب المسؤولية عن القضايا التالية:

- المساهمة في الحياة الثقافية والتربوية لسكانها المحليين؛
 - تحسين بيئة الأعمال الاقتصادية لدعم المنشآت المحلية؛
 - الترويج للروابط الأمامية والخلفية بين المؤثرين اقتصادياً في مجالها البلدي؛
 - الانخراط في اجتذاب الاستثمار إلى مناطقها؛
 - الاهتمام بالقطاع الزراعي؛
 - رعاية حاضنات الأعمال؛
 - تمكين رجال الأعمال المبادرين المحليين؛
- وغير ذلك من الخدمات.

● الوظائف والخدمات التي لا بد للبلديات أن تقدمها

لقد لُحِت في الدراسة العاشرة إلى الأدوار الحيوية التي تلعبها البلديات في الدولة الحديثة كمنفذ وضابط للتكنولوجيا، وكذلك في تخفيف كلفة المعاملات الاقتصادية وفرض تنفيذ المعايير والسيطرة النوعية. وكل ذلك بالإضافة إلى دورها الحساس كحكومة محلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن للبلديات أن تساهم بشكل فعّال في كلّ مراحل تخطيط الأنشطة المتعلقة بالبناء ومراقبتها وضبطها؛ وكذلك كل أنشطة: النقل والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات؛ وأماكن الترفيه العامة، ونظافة أماكن الطعام العامة والبقالة والأفران والمطاعم والفنادق؛ ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ واستقطاب الاستثمار إلى منطقتها البلدية؛ وحماية البيئة؛ والحماية من مخاطر النيران؛ وقضايا الصحة العامة، وما إلى ذلك. ومن الواضح أن مجال عمل البلديات في الترويج للمقاربات العلمية في الحياة اليومية كبير وعلى المستوى القاعدي.

لا تقوم البلديات بصياغة المعايير والمواصفات، لكنها تقوم بتطبيق ما أقرّ منها من قِبَل الهيئات الفنية الوطنية. وإن السياسات الاجتماعية التي تطبّقها البلديات تضعها الحكومة المركزية؛ وتقوم البلديات بتنفيذها فقط.

ومعظم العمل الذي تقوم به البلديات في الدولة الحديثة هو ذو طبيعة فنية، ويخضع للقواعد والضوابط. ولا تقوم البلديات بصياغة المعايير والمواصفات، لكنها تقوم بتطبيق ما أقرّ منها من قِبَل الهيئات الفنية الوطنية (انظر الدراسة العاشرة). وبشكل مماثل، فإن السياسات الاجتماعية التي تطبقها البلديات تضعها الحكومة المركزية؛ وتقوم البلديات

بتنفيذها فقط. ويجب أن يسهل التحرك العام نحو الحكومة الإلكترونية - في بعض البلدان العربية - الجهود الحكومية، ويقلل من كلفتها، ويحدث إدارة بلدية أكثر فعالية.

وعلى العاملين في البلديات دور مزدوج: تطبيق القواعد المقرّة، والتعرف إلى الحاجات المحلية. ويمكن لهذا الدور في تطبيق القواعد والمعايير أن يولّد تغذية ارتجاعية للهيئات التي تضع هذه القواعد: فالعاملون في البلديات يمكنهم التعرف إلى بعض الحالات، حيث تكون القواعد والمعايير المقرّة غير مناسبة [محلياً]، ويمكنهم بالتالي تقديم اقتراحات بتعديلات لها. وبهذا فإنهم يخدمون بشكل يومي في التحقق من صحة القواعد والمعايير، ويقترحون عند الحاجة تعديلاتها.

وتستطيع البلديات التي توظف أشخاصاً مؤهلين بشكل مناسب أن تحصي وتعبئ الموارد المحلية الموجودة في مؤسسات مثل: المدارس والأكاديميات، ومؤسسات التدريب المهني، والبقالين العاملين في المناطق الريفية، وكذلك كل الفنيين والحرفيين العاملين لأنفسهم في منطقتها.

وتستطيع البلديات، في عصر الإنترنت والهاتف المحمول، أن تربط، بكلفة قليلة، المناطق الريفية والبلدات الصغيرة بالعديد من خدمات الحكومة المركزية للحصول على حصتها من المعرفة والمهارة المتوفرة.

● التنمية والحكومة المحلية والبلديات

في كلّ بلد، يكون هنالك عمليتان جاريتان في التنمية، الأولى والمهيمنة تتم من «أعلى»؛

وتكون الثانية من أسفل إلى أعلى، وتكون في العادة أضعف بكثير، وتنمو في قوتها مع تقدم عملية الديمقراطية في البلد.

تبدأ عملية التنمية من أعلى إلى أسفل مع الحكومة المركزية والشركات الكبرى، حيث يقوم القيمون في تلك الهيئات بإقرار السياسات وبتخطيط مشاريع البنى التحتية الأساسية والصناعية، وتنفيذها.

والحكومة، في نهاية الأمر، هي المسؤولة عن كل السياسات المتعلقة بالاقتصاد والتوظيف والعلم والتربية والتعليم والتجارة، وما إلى ذلك. وقد تعلمت الحكومات الحديثة أنها، حتى تكون فعّالة، تحتاج إلى أدوات لتضع هذه السياسات والأنشطة - التي بدأتها الحكومة المركزية البعيدة - على أبواب المواطنين.

ومن الأمثلة الشائعة للتنمية الريفية هي تلك الطريقة التي اعتمدها الحكومة الفرنسية في نشر المهندسين في المناطق الريفية في القرن التاسع عشر. ويصف دانيال رينغروز الطريقة الإيماجية، حيث تم انخراط نسبة كبيرة من المهندسين، (حوالي ٧٠ بالمائة) من سلاح الطرق والجسور، في خدمات المحافظات؛ كانوا منخرطين، في المناطق الصغيرة الريفية والحضرية، في تصميم وتخطيط وتنفيذ المشاريع الصغيرة. وكان هؤلاء الشباب، خريجو الجامعات، يتزوجون من بنات السكان المحليين حيث يخدمون، وبالتالي كانت عملية انتمائهم [إلى تلك المناطق] تصبح اندماجاً طويلاً الأمد^(٥).

كان العامل الحاسم في نجاح توزيع هؤلاء المهندسين هو الدعم الذي كان المكلفون الجدد يلقونه من زملائهم الذين سبقوهم. وهكذا كان المهندسون الشباب يندمجون بسرعة في مجتمعاتهم الجديدة. ويذكر رينغروز، في هذا الصدد: «كان الموظفون ذوو الرتب العليا يراعون عن قرب هذه العملية، وكانوا يشجعون المعايير الاجتماعية والتصرف الشخصي بما يمكن المهندسين من التكيف مع المجتمعات [التي يكونون فيها] في أي مكان في فرنسا».

وما يقوم به رينغروز بشكل مبدع هو عرض ومناقشة عدد متنوع من الداعمين والمؤسسات المشاركين في هذه العملية. ورغم أن العملية كانت في الظاهر نتيجة التخطيط المركزي إلا أنها، كانت في الواقع، استجابة فعّالة لـ «الاهتمامات والمؤسسات المحلية».

وحتى في البلدان الصغيرة، يكون هنالك اختلافات عديدة بين مختلف المجموعات من السكان. بعض البلدات قد تكون مراكز لأنشطة زراعية كبيرة، في حين أن بعضها الآخر قد يكون مواضع لصناعات، أو تقدم خدمات سياحية.

وقد ترغب هذه المجتمعات المختلفة أن تعطي خدماتها التربوية والترفيهية منعطفات مختلفة. ويمكن لبلدياتها أن تروج لأنشطة اقتصادية في قطاعات لها ميزات محلية.

Daniel Ringrose, «Work and Social Presence: French Public Engineers in Nineteenth-Century (٥) Provincial Communities,» *History and Technology*, vol. 14 (1998), pp. 293-312.

قبل الثورة الصناعية، كانت الزراعة هي قاعدة الحركة باتجاه الأعلى [في المناطق الريفية]؛ أما اليوم، فالاقتصاد الريفي في البلدان الحديثة لم يعد يركز بالكامل على الزراعة، إذ يمكن أن ينمّي صناعات وأنشطة سياحية ريفية.

وهذه التوجهات في التنمية، هي بطبيعة الحال، يتمّ بعضها بعضاً. ومن الطبيعي أن تعمل باتجاه علاقات أكثر انصهاراً فيما بينها.

ويمكن للبلديات الريفية أن تلعب أدواراً هامة في التخطيط على المستوى الأكبر، لاجتذاب ما يلي: الأنشطة العالمية، مثل الألعاب الأولمبية؛ الأنشطة الفنية العالمية، مثل المهرجان السنوي في أندبرة أو مهرجان الكاريبي في لندن [أو مهرجانات الصيف في لبنان]؛ المعارض الصناعية والتجارية، وما إلى ذلك. مثلاً، كانت معارض باريس ولندن، في مطلع القرن التاسع عشر تلعب دوراً قوياً في الإعلان عن المعرفة العالمية حول الثورة الصناعية، وتعميمها. وما زال على مدن العالم الثالث أن تخرع دوراً تنموياً لكل منها.

لقد لعبت الحكومات المحلية في البلدان الصناعية أدواراً هامة في إعادة إحياء مدن أساسية، بعد أن انهارت قواعدها الاقتصادية. وتلعب الحكومات البلدية المنتخبة أدواراً متعددة هامة، بغضّ النظر عن حجم مجتمعاتها وطبيعة التحدي الذي تواجهه.

● الفجوة بين الريف والمدن

على امتداد القرون الثلاثة الماضية، أدى النمو المركب للتصنيع والتوسع الحضري إلى فجوة متزايدة بين المناطق الحضرية والريفية. وكانت المناطق الريفية في كل أنحاء العالم مغبونة بسبب الفجوة التكنولوجية بين الحضر والمدن.

ولقد ساهمت عدة عمليات متوازية في سدّ هذه الفجوة في البلدان الصناعية:

– ساعد تقلص العمالة الزراعية إلى أقل من ٥ بالمئة من العمالة الوطنية في تحسين دخل الفرد في المناطق الريفية؛

– أصبحت هنالك خدمات عامة جيدة في التربية والصحة للسكان في الريف؛

– في مطلع القرن التاسع عشر أصبح هنالك رعاية من الدولة للتطبيق واسع النطاق للعلم في الأنشطة الزراعية؛

– جرى تموضع أنشطة صناعية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، في المناطق الريفية؛

– استقطبت المناطق الريفية القريبة من المدن نسبة كبيرة من السكان الذين ينتقلون للعمل في المدن القريبة.

– كان هنالك، وما زال، دعم كثيف للزراعة، في شمال أمريكا والاتحاد الأوروبي، حتى يتمكن السكان في الريف من التمتع بنفس مستويات المعيشة، كأندادهم في المناطق الحضرية.

ومنذ مطلع القرن العشرين لم يعد وضع المناطق الريفية يحتل موقعاً ثانوياً^(٦). لقد أصبح لها حكوماتها المحلية وجمعياتها ومنظماتها. وفي الواقع، وفي العديد من البلدان الصناعية، سعت الجامعات والصناعات ومؤسسات البحوث إلى الإقامة في المناطق الريفية، الأقل كلفة والأكثر انشراحاً، بدلاً من أخذ مواقع لها في المدن الكبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، وحيث أعطيت البلديات السلطة لتحصيل ثمن الخدمات التي تقدمها لسكانها، أصبحت هذه البلديات قادرة على اقتراض أموال لتمويل مشاريع في مناطقها، وأن تستعيد كلفة هذه القروض من مردود هذه المشاريع. كان يمكن للجامعات العربية أن تساهم في تنمية البلديات لو أنها أقامت برامج للدراسات عليا والبحوث في المجتمعات الريفية. لكن هذا لم يحصل بعد على أي مستوى ملموس.

قد ترغب المجتمعات أن تعطي خدماتها التربوية والترفيهية منعطفات مختلفة. ويمكن لبلدياتها أن تروج لأنشطة اقتصادية في قطاعات لها ميزات محلية.

وعلى العموم، لم تحظ المناطق الريفية في البلدان العربية بالدعم الذي يساعدها على كسر العزلة والفقر. لهذا، هنالك حاجة إلى جهود جادة لتمكين البلديات [في المناطق الريفية] من تحديث وضعها.

● العلم والمناطق الريفية

هنالك عدد من المعضلات الجادة التي تواجه البلديات في المناطق الريفية. مثلاً، لم تقم البلدان العربية بعد بمكننة القطاعات الزراعية وتحديثها. وكنتيجة لذلك مازالت إنتاجية الأرض والعمالة والماء [في هذه المناطق] دون المستوى. ولأن النشاط الأساسي في المناطق الريفية في البلدان العربية مازال زراعياً، ولأن الزراعة مازالت بحاجة إلى استثمارات وتطوير، هنالك مجال هائل لاجتذاب بحوث وأنشطة صناعية تتعلق بالزراعة إلى المناطق الريفية.

ولم تجذب المناطق الريفية في البلدان العربية، إلى تاريخه، الصناعات والشركات لتقيم مواقعها الأساسية ومكاتبها فيها. وحتى تنجح هذه المناطق في ذلك، عليها أن تحسن المدارس والمستشفيات والحدائق العامة وخدمات النقل إلى المدن، وأن تحدث بيئة مادية واجتماعية فيها، تكون أكثر انشراحاً ودعمًا [لسكانها].

وبالطبع، فإن الجهد لإنجاز هذا الهدف هو أبعد من قدرات بلدة صغيرة عادية. ونتعلم من التجربة الأوروبية أن تشكيل اتحادات بلديات قد يساعد البلديات الصغيرة والمناطق

(٦) يناقش إروين وشركاؤه تحول اقتصادات المناطق الريفية الأمريكية خلال القرن الماضي. ولم تصبح المناطق الريفية أكثر رفاهية من المناطق الحضرية فقط، ولكنها أيضاً لم تعد تعتمد على الزراعة كمكون أساسي للاقتصاد. انظر: Elena G. Irwin [et al.], «A Century of Research on Rural Development and Regional Issues», *American Journal of Agricultural Economics*, vol. 92, no. 2 (2010), pp. 522-553.

الريفية في التخطيط المشترك (كما سنرى فيما يلي) لمواجهة هذه التحديات.

هنالك توقع في أن استخدام الطاقة الشمسية في البلدان العربية سيكون بالحجم الكبير، ستكون مراكز إنتاج الطاقة الشمسية في المناطق الريفية؛ وهذا يجب أن يؤدي إلى فرص عمل كبيرة. ولكن هذا قد لا يحدث إلا إذا قامت الحكومات المحلية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحضير السكان في الريف [للاستفادة] من هذه الفرص.

ومن الواضح أنه ليس من حدود للفرص الصناعية الناشئة التي تنتظر البلدان العربية. ويمكن لهذه الفرص الصناعية أن تساهم في بلورة ردود إيجابية على التحديات التي تواجه المناطق الريفية في البلدان العربية.

● العلم والزراعة العربية

لقد ذكرنا في الدراسة الثالثة أن الزراعة العربية قد تحسنت، خلال نصف القرن الماضي، بأسرع مما جرى في الصين والهند، وبأن الخدمات الصحية قد اخترقت إلى المناطق الريفية وحسّنت بذلك مستوى المعيشة فيها. ويتطلب ربط البلدان العربية فيما بينها، وكذلك ربط أمنها الغذائي وحماية البيئة فيها اهتماماً كثيفاً بالزراعة. وتركيز الاهتمام العلمي على قضايا الماء هو قضية ملحة حتى تستطيع البلدان العربية أن تجمع مواردها المختلفة بنجاح.

وبالرغم من شحّ المياه، وترامي أطراف الصحارى في المنطقة العربية، ما زال هنالك في المنطقة ما يكفي من الأراضي [الزراعية] ومن المياه لإنتاج [ما يكفي] من الغذاء، إذا تم استخدام المعرفة العلمية المتوفرة بشكلها الأفضل. ويمكن للبلديات [في الأرياف] أن تلعب دوراً حاسماً في الارتقاء بالبنى التحتية العلمية والتكنولوجية في المناطق الريفية.

● الأطر والمقاربات المتنوعة لتنمية البلديات [في الأرياف]

هنالك العديد من المقاربات لتسريع تنمية البلديات. لقد أنشأت البلديات الأوروبية جمعية دولية بهدف تشجيع توأمة المدن على نطاق عالمي. ويمكن لمثل هذه التوأمة أن تقدم للبلديات العربية فرصاً ممتازة لتتعلم كيف تشتغل مثيلاتها الأجنبية.

ويمكن للجامعات الوطنية أن تلعب دوراً هاماً في بحوث حول الموضوع. وهنالك ضرورة لتدريب المهنيين القادرين على خدمة هذه البلديات بشكل فعّال. وإلى الآن ما زالت الجامعات الوطنية لا تقوم إلا بالقليل من البحوث والتدريب في هذا المجال.

وتلعب القيادة الموهوبة والمبدعة والملتزمة أدواراً هامة في تنمية البلديات في البلدان الغربية. لقد كانت تنمية الخبراء المهنيين المتخصصين في قضايا البلديات عاملاً أساسياً في هذه العملية، [في أوروبا].

ربما كانت الخطوة الأولى الهامة التي تم اعتمادها في هذا المجال [في أوروبا] هي تمكين البلديات من تطوير مهاراتها [المحلية]. فإعطاء المزيد من الصلاحيات والسلطات للبلديات يعتمد على هذه البلديات بالذات: عليها أن تبني الاختصاصات الكفوءة المطلوبة، بالرغم من

الموارد المحدودة. ولم يكن بناء مثل هذه الاختصاصات بسيطاً. فقد قاربت مختلف البلديات، في بلدان مختلفة، هذه التحديات بطرق مختلفة نسبياً. لكن كان عليها كلها أن تجد الوسيلة للتعاون من أجل أن تؤمن المعرفة التي كانت بحاجة إليها.

وعلى امتداد السنوات الخمسين الماضية كانت البلديات في البلدان الصناعية عاملاً نشطاً في استقطاب الصناعات ورجال الأعمال المبادرين إلى المناطق الريفية. وقد كانت العمالة الريفية الفائضة، التي نتجت من مكثنة الزراعة، عاملاً جاذباً للصناعات القائمة في المدن إلى المناطق الريفية حيث توافرت العمالة الرخيصة. ولا بد أن تبدأ هذه العملية في البلدان العربية.

● اتحادات البلديات

اكتشفت البلديات الصغيرة في البلدان الصناعية أنها لا تستطيع أن تتحمل تكاليف كل الخدمات التي عليها لتميتها في مناطقها، لكنها لاحظت أن الإشكالات التي تواجهها كانت عموماً متشابهة، وبالتالي فهي تستطيع التشارك في كلفة الخدمات الاستشارية المطلوبة. ولهذا

**تلعب القيادة الموهوبة والمبدعة
والملتزمة أدواراً هامة في تنمية
البلديات في البلدان العربية.
ويستطيع اتحاد بلديات أن يمتلك
موارد كافية للتخطيط والنشاط
نيابة عن كافة أعضائه.**

أنشئت اتحادات بلديات لتتشارك في مواردها حتى تستطيع مجابهة التحديات بشكل مشترك. بعضها، مثل البلديات الهولندية، أقامت مؤسساتها الخاصة للاستشارات والمقاولات والخدمات القانونية، كما أقامت أيضاً بنوكها لتمويل مشاريعها^(٧). وبهذه الطريقة استطاعت البلديات أن تخدم سكانها القليلين بشكل فعال. وكان ذلك تطوراً كبيراً: كل البلديات، بغض النظر عن حجمها،

أصبحت قادرة على استخدام الخدمات عالية الجودة التي تتشارك في تكاليفها.

ويستطيع اتحاد بلديات - مدعوماً بشكل مشترك من كل البلديات - أن يمتلك موارد كافية للتخطيط والنشاط نيابة عن كافة أعضائه. كما يستطيع تشجيع الحكومات المركزية على إقامة فروع الوزارات والجامعات والمستشفيات والمؤسسات الجديدة في المناطق الريفية. كذلك فإن الاتحاد يستطيع أن ينظم حملات لإقامة الخدمات، وإقامة مثل هذه الخدمات، لتشجيع الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم لتنتقل [إليه] من المدن الكبرى.

وبالتالي، فإن إقامة اتحادات بلديات لم يمكن هذه البلديات من خدمة قاعدتها السكانية فقط، ولكنه أعطاها صوتاً على المستوى الوطني. وبالتالي فقط أصبحت هذه البلديات قادرة على التدخل [المشترك] البناء على مستوى الحكومة المركزية.

(٧) للحصول على وصف موجز للنهج الهولندي، انظر: Arthur Wiggers, «A National Association of Local Authorities: Its Role and Function», in: A. B. Zahlan, ed., *The Reconstruction of Palestine: Urban and Rural Development* (London; New York: Kegan Paul International, 1997), pp. 142-148.

● القضايا والتحديات التي تواجه السكان في المدن والريف

تشير الأدبيات عن البلديات العربية إلى العديد من القضايا التي تواجهها. ولا يمكن مواجهة هذه القضايا بدون أدوات وإمكانات [توضع] تحت تصرف البلديات أو الحكومة المركزية. إذ يحتاج الطرفان إلى المزيد من دعم من البحوث الأكاديمية والعلم. وقد نجحت البلديات اللبنانية والفلسطينية في صهر اتحادات بدرجة محدودة. ولا شك في أن التعاون بين هذه الأطراف يمكن أن يساعدها في حل إشكالاتها الحالية.

● التسريع في التنمية البلدية

يمكن تعبئة القدرات البحثية في البلدان العربية، المستغلة أقل مما تستطيع، لتسريع تنمية البلديات. ومواضيع البحث [المتعلقة بذلك] تصلح بشكل مثالي لأطروحات ماجستير في العلوم والآداب. وهذا يمكن أن يعطي اختصاصات العلوم الإنسانية والإنسانيات، كثيفة الطلبة في الجامعة العربية، زخماً عملياً ومفيداً كهدف أكاديمي.

هنالك حيّز واسع من القضايا التي يمكن دراستها: تقنية، وقانونية، وإدارية، ومالية، واجتماعية، واقتصادية. ولا تتطلب هذه الدراسات تسهيلات وتجهيزات خاصة، أكثر من مكاتب جيدة ومعطيات صحيحة. وهنالك حيّز واسع من الطرائق المتوفرة حالياً لمعالجة حالات التنازع.

هنالك مادة واسعة متوفرة حالياً للبلديات العربية. والسجلات القديمة للجهود غير الناجحة باتجاه اللامركزية تعطينا مورداً غنياً من المادة الخام حول الوضع الحالي. ويمكن دراسة تلك النماذج [غير الناجحة] مع ممثلين لأصحاب المصلحة الأهم من أجل تفهم أفضل لنوع الحلول المقبولة التي يمكن الوصول إليها.

ثم هنالك أدبيات قليلة ولكن متنامية حول مختلف أنواع القضايا البلدية. وقد أنتج سطني شامي مساهمة بديعة عن المدن والعواصم^(٨). وهذه المجموعة من المقالات الغنية تقع بشكل عام خارج النطاق ذي العلاقة بهذه الدراسة. ولكن، كما تظهر ورقة منتصر كمال^(٩)، فإن التطبيق الأولي الأبسط للعلم والتكنولوجيا، على المستوى البلدي، يتضمن عملاً سياسياً ونشاطاً تشاركياً. إن [أدوات] السياسة والحكمية هي عربات يمكن من خلالها بث العلم والتكنولوجيا إلى المواطن. يمكن التغلب على التحديات، والحلول تعطي مساهمات ذات معنى في رفع مستوى الحياة ودخل الفرد بكلفة قليلة □

Shami, ed., *Capital Cities: Ethnographies of Urban Governance in the Middle East*.

(٨)

Montasser M. Kamal, «Cairo: Exclusive Governance and Urban Development in Egypt,» in:

(٩)

Ibid., pp. 54-66.